

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Akhbar Al Youm
DATE:	13-February-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,300,000
TITLE :	Calls for the dismissal of the Minister of Health and protests to be held next Saturday
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Eman El Khamiesy – Amr Shaker

PRESS CLIPPING SHEET

١٧ قراراً للجمعية العمومية الطارئة للأطباء

مطالبات بإقالة وزير الصحة ووقفات احتجاجية السبت المقبل التلويح باستقالات جماعية في حالة عدم الاستجابة للمطالب

مارس المقبل «بعد يوم الطبيب مباشرة»، أو جعل هذا اليوم للكشف المجاني على المواطنين. كما تمت الموافقة على طرح فكرة الاستقالات الجماعية المسببة على الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٢٥ مارس المقبل إذا لم يتم الاستجابة لمطالب الجمعية العمومية. وتكليف مجلس النقابة بإدارة الأزمة ومتابعة تحقيق المطالب، وتقويضه باتخاذ القرارات اللازمة طبقاً لتطور الأحداث.

ورفض مشروع إنشاء المجلس المصري للتخصصات الطبية، ورفض قرار رئيس الوزراء بإنشاء هيئة التدريب الإلزامي للأطباء ومطالبته بالفائه، حيث إنه يتعدى على المهنة وعلى الأطباء ويتغول على حق الجامعات والنقابة، والمطالبة بوضع نظام فعال للتدريب والتعليم الطبي المستمر للفريق الطبي على نفقة جهة العمل، ويتم ذلك بمشاركة النقابة والجمعيات العلمية وأساتذة كليات الطب.

ومطالبة جميع الجهات المختصة بوضع كاميرات مراقبة لجميع أقسام الطوارئ وجميع الممرات بجميع المستشفيات. ومنع دخول أي فرد منحل إلى أي منشأة طبية باستثناء قوات تأمين المنشأة.

كانت النقابة العامة للأطباء قد شهدت توافقاً حشود ضخمة من الأطباء للمشاركة في الجمعية العمومية غير العادية والتي انعقدت أمس تحت عنوان «جمعية الكرامة» لبحث أزمة الاعتداء على الأطباء وعدم تأمين المستشفيات، عقب واقعة اعتداء ٩ من أمناء شرطة قسم المطرية على أطباء وعمرضى مستشفى المطرية، وكذا مناقشة الاعتداءات المتكررة على الأطقم الطبية، بعدد من مستشفيات وزارة الصحة.

■ إيمان الخميسى
عمرو شاكر



تصوير: طارق إبراهيم،

■ حشد كبير من أطباء مصر أمام نقابة الأطباء أمس

وامتناع الأطباء بالمستشفيات العامة والمركزية والمراكز والوحدات الصحية، والمستشفيات التابعة لهيئة التأمين الصحي والمؤسسة العلاجية وهيئة المستشفيات والمعاهد التعليمية والمراكز الطبية المتخصصة، عن تقديم أي خدمة طبية أو فحوصات أو عمليات مقابل أجر، على أن يتم تقديم جميع الخدمات والفحوصات الطبية لجميع المواطنين مجاناً دون تحصيل أي رسوم تحت أي مسمى، ويتم تقديم جميع الخدمات بموجب تذكرة الاستقبال المجانية، ومطالبة وزير الصحة وجميع مديري الإدارات والمستشفيات بصرف الأدوية المطلوبة بتذكرة الاستقبال المجانية، وتكليف مجلس النقابة بوضع بروتوكول لذلك، على أن يبدأ التنفيذ اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٧ فبراير ٢٠١٦. ومطالبة جميع الأطباء بإغلاق العيادات الخاصة يوم السبت ١٩

إدارة المستشفى باعتباره اعتداء على منشأة حكومية وعلى موظف عام أثناء تادية عمله، وعلى أقسام الشرطة قبول البلاغ وعمل المحضر بداخل المنشأة الطبية نفسها.

بالإضافة إلى إلزام أي مدير منشأة طبية بالإبلاغ عن حالات الاعتداء عن طريق الإدارة، والا يتم إحالته للجنة آداب المهنة.

والمطالبة بتفعيل التأمين الحقيقي لجميع المنشآت الطبية بالأعداد الكافية التي تتناسب مع حجم العمل بالمنشأة الطبية.

ومطالبة مجلس النواب بسرعة إصدار تشريع يجرم ويشدد العقوبة على أي حالات اعتداء على المنشآت الطبية أو العاملين بها، مع اعتبارها جريمة جنائية.

وتتظيم وقفات احتجاجية بجميع مستشفيات الجمهورية يوم السبت المقبل.

ومطالبة رئيس الوزراء بإصدار قرار بإلزام المنشآت الطبية العامة والجامعية وجهاز الشرطة، بأن يتم محضر الإبلاغ عن أي اعتداء على منشأة طبية أو العاملين بها بواسطة

أصدرت الجمعية العمومية الطارئة لنقابة الأطباء أمس ويحضر أكثر من عشرة آلاف طبيب ١٧ قراراً تم الموافقة عليها بالإجماع، تضمنت المطالبة بإقالة وزير الصحة وتحويله للتحقيق بلجنة آداب المهنة بالنقابة، نظراً لعدم اتخاذ إجراءات حقيقية لحماية الأطباء أثناء تادية عملهم، ونظراً لاقتراحه إصدار القرار الخاص بإنشاء هيئة التدريب الإلزامي للأطباء، دون عرضه على مجلس نقابة الأطباء.

والموافقة على جميع قرارات مجلس النقابة المتعلقة باعتداء بعض أمناء الشرطة على أطباء مستشفى المطرية التعليمي.. وحق الأطباء في الامتناع الاضطراري عن العمل في حالة الاعتداء عليهم أو على المنشأة الطبية، على أن يستمر الامتناع لحين تأمين المنشآت الطبية بشكل فعال، وإحالة أي متعسف ضد الأطباء للتحقيق بلجنة آداب المهنة بالنقابة.. ودعم ومساندة مجلس النقابة وأطباء مستشفى المطرية التعليمي في مواجهة أي إجراءات ضغط أو تعسف أو انتقام، وإحالة أي متعسف إلى لجنة آداب المهنة بالنقابة مع التوصية بعقوبة مشددة.

ومطالبة جهات التحقيق بسرعة إحالة أمناء الشرطة المعتدين للمحاكمة الجنائية العاجلة، وتكليف مجلس النقابة بالمتابعة.